



الدكتور محمد مظهر
ديوان المحاسبة بقطر

دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في تطوير النظام المحاسبي للدولة

الحلقة (١)

مقدمة :

أما منهجية تحديث وتطوير الموازنة والنظام المحاسبي الحكومي، فهي تشمل تطوير دورة الموازنة الحكومية؛ مع أهمية الانتقال من المنهج النوعي إلى منهج البرامج والأنشطة ثم تطوير الموازنة والنظام المحاسبي الحكومي.

وهنا يأتي دور أجهزة الرقابة المالية؛ من خلال استعراض أوجه القصور في النظام المحاسبي الحكومي، وتقديم التوصيات اللازمة حول تطوير العمل في الأنظمة المالية والمحاسبية والإدارية الحكومية، وتقديم رؤية شاملة للتطوير؛ تشمل كلا من الموازنة العامة؛ والنظام المحاسبي؛ والكوادر البشرية؛ والنظم الآلية؛ والرقابة الداخلية والخارجية.

الفصل الأول: الأجهزة العليا للرقابة المالية:

١. ماهية الرقابة المالية:

يقصد بالرقابة المالية مجموعة العمليات اللازمة لمتابعة أعمال تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعية بقصد التعرف على الانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب، إضافة إلى المحافظة على المال العام من عمليات الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال.

١ ، ١ المدلول القانوني للرقابة المالية:

يعني المدلول القانوني للرقابة المالية: الرقابة التي تقوم بها هيئات يتم إنشاؤها بقانون أو نظام أو أي سند قانوني آخر، وتحدد اختصاصاتها بموجب ذلك السند القانوني، وتهدف إلى مطابقة العمل ذي الآثار المالية للقانون أو بمعنى أدق مطابقتها لمختلف القواعد القانونية التي تحكمه سواء ما كان منها داخلية في إطار الشكل القانوني أي: أن يكون العمل المالي مطابقاً للتصرف القانوني، أم ما كان منها داخلية في إطار الموضوع القانوني، وهي التي تنظر في طبيعة التصرف وفحواه ومكوناته، ويتم بموجب هذا النوع من الرقابة: رقابة التصرف المالي من حيث النفقات أو الإيرادات العامة. ويرتبط بموضوع المدلول القانوني للرقابة المالية الحديث عن مبدأ الشرعية والذي يعد الأساس القانوني للرقابة على الإدارة بالوحدات... وهذا المبدأ يعني خضوع الإدارة في جميع تصرفاتها وأعمالها لأحكام القانون بمعناه الواسع، فالإدارة لا تستطيع القيام بأي عمل قانوني أو مادي إلا وفقاً للقانون ووفقاً للإجراءات الشكلية المحددة فيه، تحقيقاً للأهداف التي يتوخاها.

يظهر دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والإدارية والمحاسبية في تطوير أداء أجهزة الدولة من خلال المهام الأساسية المنوطة بتلك الأجهزة وخاصة المهام الرقابية (المالية والإدارية والمحاسبية)، وحث تلك الأجهزة على تطوير أنظمة الدولة المالية والإدارية والمحاسبية الموجودة، وتطوير إجراءات الممارسة فيها، والعمل على تحسين مخرجاتها، وهذا الاجراء يرتبط بشكل مباشر بتطور الدولة وإدخال معايير الحوكمة عليها.

ودور الأجهزة الرقابية ليس حديثاً وإنما يقوى بحسب مراحل تطور الدولة وأجهزتها، ووفرة مواردها، بحيث يكون الهدف من كل ذلك هو الحفاظ على الموارد وضمان الاستخدام الأمثل لها.

ففي ظل الدولة الإسلامية كان الهدف من دواوين بيت المال: هو إعانة المسلمين في نشر الرسالة المحمدية، وتوزيع العطايا، ومع تطور الدولة الإسلامية ظهر نموذج آخر للرقابة يحمل بعداً سياسياً مهد لظهور نظم برلمانية في الدول الحديثة يهدف إلى الموازنة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والتي كان التأثير والرقابة فيما بينها متبادلاً.

ومع انتشار الفساد المالي والسلوكيات المالية والإدارية المنحرفة؛ ظهر جلياً لأجهزة الرقابة أن الأهمية ليست في الرقابة الفعالة والصارمة على المال العام للمحافظة عليه وتوجيه سبل إنفاذه لتحقيق المصلحة العامة فحسب، بل في تطوير النظم المحاسبية والمالية والإدارية في الدولة.

من هنا جاءت أهمية هذا البحث كونه يتناول قضية تعتبر من أهم المحاور التي تتبادى بها المجتمعات المتقدمة على اختلاف انتماءاتها لمواجهة التحديات التي قد تواجه تمويل خطط التنمية وإدارة المال العام وترشيد الانفاق، وتحقيق الشفافية والنزاهة في الممارسات الإدارية والمالية، والتي تنعكس بشكل مباشر على سياسة تلك الدول.

إن تطوير النظام المحاسبي الحكومي وآليات تنفيذه يعتمد على توصيف المال العام؛ وتوصيف الوحدات الإدارية؛ والوحدات المحاسبية؛ والتوازن المحاسبي، وتوصيف المسألة عن إهدار المال العام؛ ومرجعية القياس والإفصاح والمسألة المحاسبية، وأسس القياس المحاسبي؛ ودليل حسابات الحكومة؛ والتقارير الدورية.

قيامها بعملها على أكمل وجه، ونظراً لاتساع نطاق الأجهزة الإدارية، وتعدد مجالاتها وزيادة عدد العاملين فيها، كل ذلك أدى إلى ضرورة الاهتمام بالرقابة على أداء الأجهزة الإدارية، بهدف التحقق من إنجاز العمل الإداري بكفاية وفي أسرع وقت ممكن وبأسر الطرق...

وتبرز أهمية الرقابة المالية في هذا المجال في أنها تقدم المساعدة إلى الدولة ممثلة في أجهزتها الحكومية المكلفة بالرقابة في شأن التعرف على كيفية سير الأعمال داخل الوحدات الحكومية، والتأكد من أن الموارد تحصل طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المخططة، وللتأكد من مدى تحقيق الوحدات لأهدافها بكفاية وفعالية بغرض المحافظة على الأموال العامة؛ والتأكد من سلامة تحديد نتائج الأعمال؛ والمراكز المالية؛ وتحسين معدلات الأداء والكشف عن المخالفات والانحرافات؛ وبحث مسبباتها؛ وتدعيم الموجب منها؛ واقتراح الوسائل العلاجية للانحرافات السالبة؛ لتفادي تكرارها مستقبلاً في تلك الوحدات الخدمية أو الاقتصادية.

٣. الأهداف العامة للرقابة المالية:

تتمثل الأهداف العامة التي تسعى الرقابة المالية لتحقيقها في هدفين: الهدف الأول: التحقق من أن الإنفاق تم وفقاً لما هو مقرر له طبقاً للخطة الموضوعة.

الهدف الثاني: أن الموارد تم تحصيلها كما هو مقرر وأنها استخدمت أفضل استخدام.

وهنا يمكن أن نضيف هدفاً ثالثاً لما سبق من خلال تقديم الأجهزة العليا المشورة حول كيفية تحسين الأداء العام؛ وتطوير النظم المحاسبية والمالية والإدارية للدولة.

ويمكن تقسيم هذه الأهداف العامة إلى:

١, ٢ أهداف فنية تقليدية تتمثل في:

- إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة الأوضاع المالية ونتائج أعمال الوحدات المشمولة بالرقابة على أن يكون هذا الرأي مدعماً بأدلة وقرائن إثبات قوية حول مدى صحة حقيقة المركز المالي ومدى صحة نتائج الأعمال في نهاية الفترة.
- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية والتأكد من حسن تطبيقها.
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية وسلامة وصحة القيود والأرقام المثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى إمكانية الاعتماد عليها في إعداد المعلومات والتقارير النهائية ومن ثم اتخاذ القرارات.
- اكتشاف الأخطاء وحالات الغش والعمل على تقليل فرص ارتكابها من خلال تقييم فعالية نظم الرقابة المالية الداخلية للوحدات وتدعيم هذه النظم والرفع من كفاءتها في تحقيق عناصر الرقابة والضبط الداخلي.

وتبدو أهمية مبدأ الشرعية في مجال الرقابة المالية في كونه أهم الضمانات الممنوحة للأفراد في مواجهة السلطة العامة، فهذا المبدأ يحمي الأفراد من تجاوزات الإدارة العامة وتعدياتها على حقوقهم؛ على خلاف ما يجيزه القانون. وبمقتضى هذا المبدأ يستطيع الأفراد مراقبة الإدارة في أدائها لوظائفها، بحيث يمكن لهم أن يردوها إلى طريق الصواب إذا ما خرجت عن ذلك سواءً عن عمد أو إهمال.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن أهمية مبدأ الشرعية تبرز أيضاً في سندها القانوني للجهات المكلفة بالعمل الرقابي، حيث ينص مضمونه على قيام السلطة التشريعية في الدولة بتزويد الوحدات والأجهزة الرقابية بالضمانات اللازمة التي تضمن لها الخيار والاطمئنان في عملها وعدم التأثير بالتغيرات أو النفقات السياسية.

والجدير بالذكر هنا أن مفاهيم مبدأ الشرعية تتوافر في الدستور وفي نصوص القانون المنظم لعمل الأجهزة العليا للرقابة والموكل بتنفيذها ديوان المحاسبة.

أما قضية سريان مفاهيم مبدأ الشرعية وتطبيقها على قدم وساق من عدمه فهذا أمر آخر... ٩٩

٢, ١ المدلول الإداري:

يشمل المدلول الإداري للرقابة المالية والمحاسبية على الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الانتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية الموجودة ضمن عملية جادة للمواءمة ما بين النظريات المحاسبية والمرجعيات الإدارية من جهة وبين الإجراءات القانونية المتبعة دون المساس بأهداف كل منهما من جهة أخرى، كما وتعتمد على وسائل متعددة مثل البيانات الاحصائية، ودراسة الوقت والحركة وتقارير الأداء، ورقابة الجودة، والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية، واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين في سبيل تحقيق أهدافها، وهي كما نرى متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية والمالية.

٢. أهمية الرقابة المالية على القطاع الحكومي:

تعد الرقابة المالية من العناصر الأساسية للعملية الإدارية والتي تشمل: التخطيط، والتنظيم والقيادة والتنسيق بالإضافة إلى الرقابة بأنواعها المختلفة... وقد تطورت أهمية الرقابة المالية مع تطور دور الدولة من (الدولة الحارسة) التي تهدف إلى المحافظة على الأمن الخارجي، وحفظ الأمن الداخلي، والفصل في المنازعات بين الأفراد - إلى ما يسمى ب (دولة الرفاهية) التي تتدخل في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية في كافة القطاعات والميادين، ذلك أن تدخل الدولة في جميع شؤون المواطنين يتطلب توفير أجهزة إدارية كفوءة تنجز الأعمال، وتؤدي الخدمات الموكلة بكفاءة وفعالية مع خضوع هذه الأجهزة للرقابة والمحاسبة للتحقق من

٢, ١, ٤ الرقابة المالية الداخلية:

تسعى الأجهزة الحكومية جاهدة إلى تأدية مهامها بصورة كفوءة وفعالة تسمح لها بالاستعمال الاقتصادي الفعال للموارد المتاحة، وتسعى السلطة التنفيذية بكل الوسائل المتاحة لديها لمنع موظفيها من ارتكاب الأخطاء أو إساءة استعمال الموارد وحمايتها من الضياع أو الاختلاس عن طريق إصدار تعليمات تحدد الإجراءات اللازمة للحفاظ على موجوداتها من ناحية ودقة بياناتها المالية والمحاسبية من ناحية أخرى... وبمقتضى هذه التعليمات الملزمة لجميع الموظفين يمكن حماية الموجودات، إضافة إلى إمكانية اكتشاف المخالفات والانحرافات في وقت مبكر لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

ويرتكز مفهوم الرقابة المالية الداخلية بشكل عام على الفكرة التي تقول: إن إدارة كل وحدة إدارية يترتب عليها مسؤولية أساسية تسهم في تأدية مهامها الخاصة بطريقة معينة وبدرجة من الكفاءة والفتنة بحيث تسمح لها بتخفيض حاجتها إلى الرقابة الخارجية المستقلة إلى الحد الأدنى.... وهو الأمر الذي يعني صراحة أن أداء جهاز الرقابة المالية الخارجية لمهامه يعتمد بشكل كبير على أداء وحدات الرقابة المالية الداخلية بالكيانات الحكومية.

وتعرف الرقابة المالية الداخلية بأنها: نشاط تقييمي مستقل داخل الوحدة الإدارية من أجل فحص النواحي المحاسبية والعمليات الأخرى بغرض حماية الموجودات وضبط دقة البيانات المالية ومدى الاعتماد عليها والوثوق بها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الإدارية المحددة مقدماً. وفي دولة قطر تمثل وحدات المراجعة الداخلية لأجهزة الدولة الجهة المكلفة بأعمال الرقابة المالية الداخلية، وذلك من خلال ممارسة أعمالها عبر وحداتها بالأجهزة الحكومية المختلفة.

الجدير بالذكر هنا أن الأهداف الرقابية بالقطاع الحكومي في ظل الرقابة المالية الخارجية والداخلية تلتقى عموماً في سبيل تحقيق المحافظة على المال العام للدولة حتى وإن اختلفت تفاصيل أغراضها وإجراءاتها المكتوبة. ولعل للرقابة المالية الداخلية مميزات في تحقيق الرقابة السابقة للصرف (الرقابة الوقائية)، وكذلك رقابة التنفيذ (المتابعة) مما يسهل من عمل جهاز الرقابة المالية الخارجية كثيراً عند قيامها بمراجعة سير أعمال الأجهزة الحكومية في نهاية الفترة، وهو ما يسمى بالرقابة اللاحقة. وعموماً يرى علماء الإدارة والمحاسبة أن الرقابة المالية الداخلية والخارجية في القطاع الحكومي كيانان متلاقيان ويكمل كل منهما الآخر؛ ويقع عاتق النجاح في تحقيق الأغراض بشكل كبير على أجهزة الرقابة المالية الداخلية، نظراً لأن مهمة جهاز الرقابة المالية الخارجية تعتمد بالدرجة الأولى على مدى فاعلية أجهزة الرقابة المالية الداخلية.

- التحقق من إتباع نظم وأساليب حديثة في التخطيط والتنظيم ومتابعة التنفيذ.
- التأكد من كفاية الأنظمة وتحديد سلطات ومسؤوليات العاملين بالوحدات المشمولة بالرقابة ومراعاة التسلسل الإداري بما يحقق حسن انسياب المعلومات بشكل سليم وخلق مناخ تعاوني بين الأفراد والعاملين.
- اكتشاف الممارسات والمبادرات الإبداعية لتشجيعها ورعايتها ومكافأة القائمين على ذلك كنوع من الحافز.

٢, ٣ أهداف استراتيجية:

وتتمثل في:

- الحفاظ على الممتلكات والموجودات (الأصول) بما يضمن حماية المال العام والحفاظ على حقوق الأطراف ذات العلاقة بالوحدة محل الرقابة.
- زيادة الفعالية بما يمكن من تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية واقتراح أفضل السبل لتحقيق الأهداف التي ترمي إليها الخطط والسياسات الاقتصادية الموضوعية.
- تزويد السلطة التشريعية في الدولة بالمعلومات والتقارير السليمة والمؤكدة وذلك بغرض تحققها من تطبيق ما وافقت عليه فيما يتعلق بالميزانية وهو ما يعنى استخدام الاعتمادات في الأوجه التي خصصت لها، وجباية الإيرادات حسب الأنظمة واللوائح الصادرة.

٤. أنواع الرقابة التي تمارسها الأجهزة العليا للرقابة المالية في الجهات الحكومية:

١, ٤ تصنيف الرقابة المالية حسب الجهة المنفذة للمهام:

١, ٤, ١ الرقابة المالية الخارجية:

تعتبر الرقابة المالية الخارجية أداة يمكن عن طريقها التأكد من تنفيذ الدوائر والمؤسسات الحكومية للمهام المنوطة بها وفقاً للخطط والبرامج الموضوعية مسبقاً وفي ظل الإمكانيات المادية المتاحة.

ويمكن تعريف الرقابة المالية الخارجية بأنها: نشاط تقييمي مستقل عن السلطة التنفيذية يهدف إلى التأكد من صحة العمليات المالية والبيانات المحاسبية ومشروعيتها والتحقق من كفاءة وفعالية أداء الأجهزة الحكومية من إنجاز أهدافها ومشاريعها... وفي دولة قطر يمثل ديوان المحاسبة دور الجهة المكلفة من قبل السلطة التشريعية وفق القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٥م بممارسة أعمال الرقابة المالية الخارجية على الأجهزة الحكومية للدولة.

٤, ٢ تصنيف الرقابة المالية حسب توقيت تنفيذ المهمات:

تصنف أنواع الرقابة التي تمارسها الأجهزة العليا للرقابة حسب هذا المقياس إلى ثلاثة أصناف وهي كآآتي:

٤, ٢, ١ الرقابة المسبقة:

وهي الرقابة التي تمارسها الأجهزة على الجهات الخاضعة لرقابته، من خلال مراجعة جميع المناقصات قبل طرحها ومشروعات الاتفاقيات والعقود التي تبلغ قيمتها خمسمائة ألف ريال فأكثر والتي يترتب على إبرامها تقرير حقوق أو التزامات مالية للدولة أو عليها. ويهدف هذا النمط من الرقابة إلى التحقق من التزام الجهات بجميع الإجراءات والقواعد المنصوص عليها بالتشريعات واللوائح. ويضمن هذا النمط من الرقابة سلامة إدارة المال العام، نظرا لطابعها الوقائي وقدرتها على اكتشاف المخالفات قبل وقوعها.

٤, ٢, ٢ الرقابة المترامنة:

تتم هذه الرقابة أثناء عملية تنفيذ الأنشطة وأعمال الجهات الخاضعة للرقابة قصد الحيلولة دون حدوث انحرافات عما تم إقراره مسبقاً. وتمارس الأجهزة هذا النمط من الرقابة من خلال مندوبيه في لجان المناقصات والمزايدات المشكلة لدى الجهات الخاضعة للرقابة، ومن خلال متابعة مشروعات العقود والمناقصات والاتفاقيات التي أبدى جهاز الرقابة رأيه فيها. ويمكن هذا النمط من المراجعة من تصحيح نتائج الأداء بشكل مباشر لمنع الانحرافات التي تظهر عادة أثناء التنفيذ، مما يساعد على تجنب الأخطاء غير المتوقعة.

٤, ٢, ٣ الرقابة اللاحقة:

تمثل الرقابة اللاحقة النشاط الأساسي لجهاز الرقابة، وتعنى بأعمال التدقيق والمراجعة التي تتم بعد تنفيذ الأنشطة واتخاذ القرارات وإنجاز العمليات المالية كصرف النفقات وتحصيل الإيرادات، وكل ما يتعلق بحسابات الوزارات والأجهزة الحكومية وحسابات الموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية لجميع الجهات الخاضعة لرقابة جهاز الرقابة عن كل سنة مالية منتهية. ويهدف هذا النمط من الرقابة إلى اكتشاف الأخطاء والإخلالات ومعالجتها، كما يهدف إلى تقييم أداء الجهات الخاضعة للرقابة؛ وتحديد طبيعة الانحرافات وأسبابها الحقيقية ومسألة من تسبب في حدوثها وتحديد سبل علاجها.

٤, ٢ تصنيف الرقابة المالية حسب مجالاتها ونطاقها

تصنف مختلف أنواع الرقابة التي تمارسها الأجهزة العليا للرقابة حسب المجالات كآآتي:

٤, ٣, ١ الرقابة المالية:

تتضمن الرقابة المالية فحص الوثائق والسجلات المحاسبية وغيرها من وثائق الدعم لأجل إبداء الرأي حول مصداقية وصحة البيانات المالية الواردة بالحسابات الختامية والقوائم المالية للجهات الخاضعة للرقابة، ومدى مطابقتها للقوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. و يباشر ديوان المحاسبة هذا النوع من الرقابة من خلال مراجعة حسابات الموازنة العامة للدولة، من إيرادات ومصروفات والتحقق من الالتزام بتنفيذها وفقاً للقوانين واللوائح والقواعد المحاسبية والأنظمة المالية للدولة، ومن خلال مراجعة الحساب الختامي للدولة عن كل سنة مالية منتهية. كما يتولى جهاز الرقابة في إطار الرقابة المالية التي يمارسها التدقيق على الحسابات والميزانيات العمومية وحسابات الخسائر والأرباح للهيئات والمؤسسات والشركات المشمولة برقابته.

٤, ٣, ٢ رقابة المطابقة أو المشروعية:

يتمثل هذا النمط الرقابي في التحقق من مدى التزام الجهات الخاضعة للرقابة بالقوانين واللوائح والتشريعات المعمول بها في الدولة. ويمارس ديوان المحاسبة هذا النوع من الرقابة من خلال مراجعة وفحص الإجراءات الإدارية والمالية للتحقق من مدى مطابقتها مع القوانين واللوائح والإجراءات المعتمدة، وفي سبيل ذلك يدقق على سبيل المثال الإجراءات المتعلقة بالمناقصات والاتفاقيات والعقود التي تبرمها الجهات الخاضعة للرقابة إذا بلغت قيمة الإنفاق نصاباً مالياً

محددًا بالقانون، كما يتم مراجعة عمليات وإجراءات التوريد والمشتريات والتوظيف والقرارات المتعلقة بالترقيات ومنح العلاوات وكل المزايا الأخرى الممنوحة لموظفي الجهات الخاضعة.

٣, ٤, ٣, ٤ رقابة الأداء:

يتوجه هذا النوع من الرقابة على القطاعات والمرافق الأكثر تعرضاً لمخاطر التلاعب الفعلي والمفترض والتي تؤثر في الاقتصاد الوطني.

كما أن الأداء العام هو المحصلة المتكاملة لنتائج الأعمال وتفاعلها مع البيئة، ويضم كلا من:

• أداء الأفراد في الجهات الحكومية.

• أداء الوحدات التنظيمية في الإطار العام لمؤسسات الدولة.

أداء المؤسسات في إطار البيئة الخارجية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية.. الخ).

في حين أن أداء الفرد يقاس بمجموعة متنوعة من المقاييس يتم من خلالها تقييم أدائه وصولاً إلى التأكد من أن أنظمة العمل ووسائل التنفيذ في كل إدارة تحقق الكفاءة والفعالية وعلى مستوى مناسب من الجودة.

كما ويقاس أداء كل إدارة بمجموعة من المعايير، إلا أن المقاييس التي تستخدم في أغلب الأحيان هي مقاييس الفعالية للجهة الحكومية، وتستخدم لقياس الأداء فيها؛ والوقوف على مدى فعالية الجهة من جميع النواحي، وتشمل كلا من مقاييس الفعالية الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية والرقابية والبيئية.

ونظراً لانتشار نطاق الأجهزة الإدارية، وتعدد مجالاتها بالإضافة إلى زيادة عدد العاملين فيها، مما أدى لضرورة الاهتمام بالرقابة على أداء الأجهزة الإدارية، بهدف التحقق من إنجاز العمل الإداري بكفاءة وفعالية وفي أسرع وقت ممكن وبأسهل الطرق وبكثافة اقتصادية مقبولة.

كما وتبرز أهمية الرقابة المالية في هذا المجال في أنها تقدم المساعدة إلى الدولة متمثلة في أجهزتها الحكومية المكلفة بالرقابة للتعرف على كيفية سير الأعمال داخل الوحدات الحكومية، وللتأكد من أن الموارد تحصل طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المتبعة، وللتأكد من مدى تحقيق الوحدات العامة لأهدافها بكفاءة وفاعلية للمحافظة على الأموال العامة والتأكد من سلامة نتائج الأعمال والمراكز المالية وتحسين معدلات الأداء، والكشف عن المخالفات والانحرافات وبحث أسبابها، وتشجيع ودعم الموجه منها، واقتراح الوسائل العلاجية للانحرافات السالبة؛ لتفادي تكرارها مستقبلاً في تلك الوحدات الخدمية أو الاقتصادية.

أما رقابة الأداء التي يمارسها ديوان المحاسبة في قطر فتقتصر على فحص ومراجعة الأنشطة التي تنفذها الجهات الخاضعة للرقابة، لتشخيص السياسات والنظم وإدارة العمليات، وذلك من خلال مقارنة الإنجازات بالخطط والنتائج بالقواعد، والممارسة بالسياسة بغاية كشف الانحرافات (السلبية والإيجابية) وحالات التبذير والإسراف وسوء الاستعمال والموارد المتاحة، وتحديد أسبابها واقتراح الإجراءات التصحيحية، وذلك في سبيل توجيه الأداء نحو تحقيق فاعلية وكفاءة واقتصاد أو توفير أكبر.

٤, ٣, ٤ الرقابة على تكنولوجيا المعلومات:

يتضمن هذا النوع من الرقابة فحص وتقييم أنظمة المعلومات وبرامج الحاسوب لدى الجهات الخاضعة لرقابته، للتحقق من كفايتها وسلامتها وأمن وسرية المعلومات وتكامل البيانات وجاهزيتها، بغاية تحديد أوجه القصور والنقص فيها واقتراح الإجراءات التصحيحية التي تضمن حماية أصول الجهة وتحقيق أهدافها بفعالية وكفاءة.

وتجدر الإشارة إلى عزم ديوان المحاسبة في قطر الشروع في ممارسة الرقابة على البيئة والرقابة على مكافحة غسل الأموال، (وفقاً لأحكام مشروع القانون المقترح قيد الإصدار).